

بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، معوقات وتحديات.

قيبو اسمهان*

Résumé :

Les autorités algériennes ont montré leur volonté sincère dans l'attraction des investissements étrangers directs à travers les différents efforts qu'elles ont pour toutes les condition et les garanties nécessaires afin de rassurer les investisseurs sur les chances de réussite de leurs projets : des efforts faisant l'objets des différents discours officiels portant sur l'importance et la place consacrée aux investissements étrangers directs dans la politique générale du pays.

Dans ce contexte, des réformes ont été engagées afin de mettre en place l'environnement adéquat pour l'investissement, ainsi a promulgué des textes qui régissent le système économique selon les principes de l'économie de marché.

Il reste maintenant la décision des investisseurs étrangers qui eux, vont évaluer à quel niveau répond-elle à leurs attentes ; et ça sans oublier que l'Algérie n'est pas le seul pays qui cherche intégrer l'élément de l'investissement étranger direct dans son armature économique où la concurrence est très intense...

* أستاذة مساعدة قسم أ، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر.

ملخص:

لقد أظهرت السلطات الجزائرية إرادتها في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال مختلف الجهود التي بذلتها لتوفير الشروط والضمانات اللازمة، لطمأنة المستثمرين على فرص نجاح مشاريعهم، فأكثررت الخطابات المؤكدة على أهمية ومكانة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السياسة العامة، وأحدثت إصلاحات تهدف إلى تحقيق بيئة استثمارية ملائمة، كما أصدرت نصوصا تشريعية تنظم الجهاز الاقتصادي وفق مبادئ اقتصاد السوق. يبقى الآن ترقب قرار المستثمرين الأجانب الذين سيحددون إلى أي مدى تقدم الجزائر مزايا مغرية وإلى أي حد تستجيب لانتظاراتهم، وذلك دون أن نغفل أو ننسى أنها ليست الدولة الوحيدة التي تسعى لدمج عنصر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هيكلها الاقتصادي، فالمنافسة جد شديدة.

مقدمة:

تعيش الجزائر مرحلة تحولات عميقة ناتجة عن اختلالات داخلية وعن تقلبات عالمية ترغم الوحدات السياسية على الامتثال للتعاليم الجديدة المهيمنة. فالجزائر مضطرة لتبني التوجهات الليبرالية لفتح أسواقها، لتطبيق المعايير الدولية...، أي الآليات المتبعة عالميا والتي أصبح تطبيقها من الضروريات، ويكون فتح المجال أمام مستثمرين أجانب من بين هذه التعاليم.

وإذا كانت مزايا كاليد العاملة الرخيصة والسوق الواسعة والمواد الأولية متوفرة...الخ وهي عوامل معتبرة في استقطاب الإستثمارات الأجنبية، إلا أنها تبقى نسبية في القرار الاستثماري مقارنة بأهمية بيئة الاستثمارات الأجنبية المباشرة. لهذا السبب وطبقا لسياسة الاعتماد على الشراكة والاستثمار الأجنبي لإنعاش اقتصادها الوطني ودمجه في الاقتصاد العالمي، سعت الجزائر إلى توفير أفضل الظروف لاستقبال هذه الاستثمارات. أو بعبارة أخرى على تحسين البيئة التي ستحتضنها، سواء من خلال القوانين المنظمة للنشاط الاستثماري، أو من خلال الإصلاحات التي شرع في تنفيذها لتكييف البلاد مع المتطلبات الدولية الجديدة.

يعتمد الحكم على نجاعة هذه الجهود بشكل رئيسي على موقف المستثمرين الأجانب من إمكانيات الاستثمار في الجزائر، هل هو موقف ايجابي أم سلبي؟ هل هو موقف متقلب وبأية وتيرة؟ وما هو تجسيد هذا الموقف على أرض الواقع...؟، حيث يسمح هذا الحكم بإظهار السلبيات والنقائص التي تحول دون استغلال إمكانيات البلاد أو التي تدفع بالمستثمرين إلى التردد في القدوم برؤوس أموالهم ومعارفهم الأدائية.

لهذا ارتأينا في هذا البحث إجراء مقابلة بين الجهود المبذولة والوضعية المحققة بالنسبة للبيئة الاستثمارية في الجزائر.

I. ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد شكلت ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر مجالا خصبا لكثير من الأبحاث والدراسات التي عنت بتأصيل الظاهرة وتحديد مختلف جذورها وأبعادها النظرية، ورغم كثرة الإسهامات المنظرة وتعدد مشاربها

وتوجهاتها، فقد خلصت الدراسة الحالية إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ما هو في طبيعته إلا حالة من حالات تطور نشاطات المؤسسة الاقتصادية التي تسعى في ظروف بيئية محلية ودولية تتميز بوجود كثير من المحددات والعوائق إلى استغلال مزاياها الخاصة النوعية وهذا بالاستثمار خارج موطنها ومواقعها المحلية.

1.1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله:

هناك تعريف عديدة للاستثمار الأجنبي المباشر منها:

- تعريف ريمون بيرتران Raymond Bertrand: "تموجيا الاستثمار الأجنبي المباشر يعني مساهمة رأس مال مؤسسة في مؤسسة أخرى وذلك بإنشاء فرع في الخارج أو الرفع من رأس مال هذه الأخيرة، استرجاع مؤسسة أجنبية، تكوين مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجنب بأرفع مستوى؛ إذن الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى..."⁽¹⁾

- تعريف صندوق النقد الدولي: "هو أخذ مساهمة في شركة أجنبية بخلق فرع أو شراء كل أو جزء من شركة محلية موجودة من قبل، بهدف ممارسة رقابة دائمة عليها عكس ما يتم عند شراء أسهم بهدف مالي محض"⁽²⁾.

- منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية (O.C.D.E)، لها تعريفان: الأول "الاستثمار الأجنبي المباشر هو القائم على تحقيق علاقات اقتصادية دائمة مع مؤسسات من أجل التأثير في تسيير المؤسسة بإنشاء فرع لها، والمساهمة في مؤسسة جديدة أو قديمة بإقراض طويل المدى".

الثاني " كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لديهم ارتباط فيما بينهم، كل مجموعة من المؤسسات التي لديها الشخصية المعنوية، هي عبارة عن استثمار أجنبي مباشر إذا كان لديه مؤسسة للاستثمار، ونعني فرعاً أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد آخر غير الذي يقيم به المستثمر الأجنبي المباشر"⁽³⁾.

نستخلص من هذه التعاريف المقدمة أن الحديث عن استثمار أجنبي مباشر يكون على أساس الخصائص التالية:

- عندما يتحصل مستثمر من دولة ما (دولة الأصل) على ملك في دولة أخرى (الدولة المضيفة)؛

- عندما تعمل حيابة الملك على منح المستثمر سلطة كافية على المشروع كي يشرف ويراقب القرارات والانجازات ويكون مسؤولاً عن الأرباح والخسائر...⁽⁴⁾

أما فيما يخص أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي تختلف باختلاف الإستراتيجية التي يحددها المستثمر في تكيفه مع الأوضاع لتحقيق هدفه، من هذه الأشكال نذكر:

أ- إنشاء فرع أو مؤسسة: أي إنشاء وحدات إنتاجية تسويقية جديدة من عدم تسيطر عليها 100% وكان هذا الشكل مهيمناً حتى السبعينيات من القرن الماضي حيث كانت الشركات الكبرى ترفض القيام بمشروع لا يكون ملكها بالكامل، وقد بدأ هذا الشكل يتراجع لصالح أشكال أخرى إثر التحولات التي طرأت على العلاقات الاقتصادية الدولية والسوق الدولية.

ب- اكتساب الحيابة: هو أخذ الرقابة بحيابة 50% عل الأقل من رأس مال المؤسسة المكتسبة وتمكن هذه الطريقة المؤسسة المشترية من اكتساب شبكات تسويق المؤسسة المنفذة، تكنولوجياياتها، مرافقها الإنتاجية وما يرافقها من يد عاملة مدربة، علامة...الخ. وهي عناصر جد معتبرة في تقليل النفقات والجهود، إذ أن أساس المشروع موجود، وما يتبقى إلا تطويره.

ج- الشركات المختلطة: هي تعاقد مؤسستين أو أكثر لإحداث شراكة تتجسد في مؤسسة جديدة مستقلة نسبيا، لها رأس مال وسياسة إنتاجية خاصة بها، يتقاسم فيها الشركاء كل ما يخص تكوينها من تمويل وتجهيز، بحث علمي وإدارة...

د- الشراكة: تنوعت وانتشرت مع أوائل الثمانينيات من القرن الماضي واستهدفت بالخصوص دول العالم الثالث. وتمس هذه الصيغة الخدمات الاقتصادية كالمشاركة في العمليات الاقتصادية التي تحققها مؤسسات الدول المضيفة...⁽⁵⁾ وهي إستراتيجية تمكن المؤسسات في تحديد التزامها في المشروع مع ضمان إمكانية الحصول على نصيب من السوق ومن بين أشكال هذه الصيغة نجد⁽⁶⁾:

- عقود الترخيص؛

- عقود الوكالة (الإنتاج في الباطن)؛

- عقود التسيير؛

- العقود المبرمة في مجال البترول والمعادن؛

2.1. آثار الاستثمارات الأجنبية على الدول المضيفة:

يمكن التطرق إلى آثار الاستثمارات الأجنبية على الدول المضيفة من خلال نظريتين متناقضتين، وهما:

أ- النظرية التقليدية:

تأثر رواد هذه النظرية بالتاريخ الاستعماري والأفكار الاشتراكية، وهم يركزون بالأساس على تأثير الدول النامية بالاستثمارات الأجنبية المقامة على إقليمها. فنرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يعود بالمنفعة إلا لطرف واحد فقط هو المستثمر نفسه، وليس الدول المضيفة التي تعتبر المصدر الرئيسي للمواد الخام والمواد الأولية الرخيصة والضرورية لإنتاجه في دولته الأصل التي هي دولة مصنعة ونظرا لهذه المعطيات، من صالح المستثمر أو الشركة المستثمرة أن تبقى الأمور على حالها، حيث تقوم بتحويل القدر الأكبر من أرباحها إلى دولتها الأم وإعادة استثمار ما تبقى، وهو قدر قليل في الدول النامية.

وبهذا فإن موقف أصحاب هذه النظرية هو اعتبار الاستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات أداة تبعية ومعرقلة لتنمية الدول النامية التي تبقى تابعة لاقتصاد الدول المصنعة.

ب- النظرية الحديثة:

تتناقض مع سابقتها في أنها ترى أن للاستثمارات دورا كبيرا في دفع عجلة التنمية، وأن المنافع لا تعود على طرف واحد في العلاقة بل على الجميع، إذ هي مصالح مشتركة، أي أن كل طرف (المستثمر والدولة المضيفة) يستفيد من الآخر لتحقيق أهداف متنوعة ومحددة. ويتوقف حجم

وعدد ونوع الفوائد التي يتحصل عليها كل طرف إلى حد كبير على سياسات الطرف الآخر وإستراتيجيته وممارسته بشأن الاستثمار الذي يمثل جوهر العلاقة بينهما⁽⁷⁾ بعبارة أخرى يدل قدوم المستثمرين الأجانب للنشاط في دولة ما، وقبول هذه الأخيرة بهذا التواجد على اعتقاد مشترك بينهما بإمكانية تحقيق عوائد معتبرة من هذا المشروع.

وتشير هذه النظرية إلى الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي في اقتصاد الدولة المضيفة والمتمثلة في:

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر جد معتبر لتوفير رؤوس الأموال والتجهيزات الضرورية للبلد المضيف؛

- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تكثيف النشاط الاقتصادي للدولة المضيفة من خلال إدخالها تقنيات ومهارات وطرق للتسيير والتسويق والتي تتسم بالتغير والتطور السريع، أي أنها وسيلة لمحاكاة مع ما يتم تطبيقه وممارسته في دول أخرى كما أنها تساهم في تحضير المنافسة؛

- تعمل الاستثمارات الأجنبية على تخفيض أعباء الدولة من حيث أنها تتكفل بتجنيد رؤوس أموال ضخمة وموارد بشرية كبيرة لمشاريع استثمارية في مختلف الميادين، وتترك الدولة تتكفل بميادين أخرى هامة بحاجة إلى الدعم كالمقاع الاجتماعية..؛

- تدعم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التنمية الجهوية في الدول المضيفة، فغالبا ما تنتج إلى الاستقرار بمناطق تحظى بعناية السلطات في تلك من أجل دمج تلك المناطق في التنمية الوطنية؛

- هي وسيلة لنقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة التي يكون التحكم فيها من ضروريات الاقتصاد الوطني، حيث يعد نقل التكنولوجيا من محددات قدرة مؤسسة ما أو دولة ما على المنافسة ومسايرة مطالب السوق الدولية؛

- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التقليل من البطالة، حيث يؤدي قيام مشروع استثماري أجنبي إلى ارتفاع الطلب على اليد العاملة وتحسين نوعية تلك اليد العاملة المحلية بعد أن يتم تدريبها وتكوينها على أحدث الآلات والتقنيات....، ومن جهة أخرى، يفتح قدوم المستثمرين للعمل في البلد المضيف فرص عمل إضافية للمواطنين المحليين بإنشاء مشروعات لتقديم خدمات مساعدة.

لا يمكن الحكم على النظرية التقليدية (المتأثرة بالأفكار الاشتراكية) والنظرية الحديثة (المتأثرة بالأفكار الليبرالية) بأنها صحيحة تماماً أو خاطئة تماماً، كون أن الواقع يكرس موقفها، فكم من استثمارات ساهمت في تنمية اقتصاد البلد المضيف وكم منها أدى إلى نتائج سلبية كتدهور القدرات الإنتاجية المحلية وإدخال تكنولوجيا محلية لا تلائم اقتصاد الدول المضيفة.

3.I. شروط جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر:

إذا كانت دولة ما ترغب في استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة، فيجب أن تدرك أن جاذبيتها تتوقف على قدرتها على توفير كل العناصر المهيئة لها، خاصة وجود تنافس مع دول أخرى كثيرة تعمل على بذل جهود في اجتذاب كل التدفقات هذا من جهة، ومن جهة أخرى إدراك الدول المضيفة مدى دعم الاستثمارات الأجنبية للنمو الاقتصادي وإدماجها في السوق العالمية وهذا لا يأتي إلا بتوفير شروط اجتذاب للاستثمارات الأجنبية وتقديم

نظام حوافز فعال وهذا ما يعرف بتوفير بيئة أو مناخ للاستثمار، حيث يعرفها LEE.C.NEHRت بأنها " مجموع المعاملات والتدابير والتنظيمات التي تمس مباشرة، أو بصفة غير مباشرة عملية انجاز واستغلال المشروع الاستثماري⁽⁸⁾ .

ومن أهم الشروط التي تحدد جاذبية دولة ما:

1. النمو الاقتصادي:

إن نمو اقتصاد الدولة هو أول شرط يستقطب اهتمام المستثمرين الأجانب، حيث يعتمد على مؤشر النمو لمعرفة صحة ودينامكية الاقتصاد الوطني، فإذا كان مرتفعاً فهذا يعني أن لتلك الدول كل الإمكانيات لمكافأة رؤوس الأموال التي تستثمر بها بأرباح مرتفعة.

2-الاستقرار السياسي:

هو ثاني أهم شروط الاستقرار، حيث يقاس الاستقرار السياسي بمدى استقرار البلد المضيف، فالبلدان التي لا تقع فيها أعمال عنف تعتبر مستقرة، كذلك وجود نظام دستوري مستقر، أي استقرار الهيئات الحاكمة. فاللأمان والتوتر لا يسمحان بتحقيق نمو اقتصادي ولا بتوليد أرباح بل تحقيق خسائر، وقد كان تميز المناطق النامية بالاستقرار السياسي وكثرة الحروب بمختلف مظاهرها، أحد أسباب تخلفها وبقائها مهيشة عن التحولات الدولية في ميادين الاقتصاد والتكنولوجيا وعن التدفقات المالية.

3. التسوية الدولية للنزاعات:

يصر المستثمرون الأجانب على أهمية ضمان إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في تسوية النزاعات والخلافات التي قد تنشأ بينهم وبين الدول

المضيفة، فإذا كانوا يتقنون في القوانين الليبرالية لدولهم، فهم لا يتقنون في نظم وقوانين وأحكام دول نامية عرفت في السابق بنظرتها السلبية لوجودهم على إقليمها وبتدابير تقليدية لنشاطهم، واليوم وإن كانت هذه الدول أعتمدت سياسات ليبرالية مفتحة فإنها لا تتحكم بعد في مختلف هذه الآليات، لذا نجد أن المستثمرين الأجانب يطمئنون عندما يجدون في ترسانة الضمانات فتح المجال لتدخل هيئة تحكيم أجنبية في حالة وقوع نزاع.

4. الحوافز المقدمة:

تُعطي الحوافز الممنوحة من طرف سلطات الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية أهمية بالغة في رفع فرص اختيارها كبلد مضيف، إذ يعرف حافز الاستثمار بأنه ميزة اقتصادية قابلة للتقدير بقيمة نقدية تقدمها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي الوافد إليها وقد تأخذ الحوافز شكل إعانات جمركية أو رسوم أو حقوق التصدير أو إعفاء أو تخفيض ضريبي على مداخيل الشركة⁽⁹⁾.

إلى جانب هذه العوامل والشروط المحققة لجاذبية دولة ما للاستثمارات الأجنبية المباشرة، هناك عوامل أخرى تؤثر على قرار الاستثمار منها؛ درجة تكوين وكفاءة اليد العاملة في استعمال تقنيات وتكنولوجيات حديثة، فالمستثمر يحب التوجه إلى يد عاملة على دراية بالنشاط الذي يريد الاستثمار فيه.

II. واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

بعد أن تطرقنا إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، ومختلف آثاره على الدولة المضيفة وكذا الشروط الواجب توافرها فيه، نعرض الآن إلى واقع هذا النوع من الاستثمارات في الجزائر.

II.1. واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 1993-2001:

تبين تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بأن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يبدو ضعيفا ومحدودا من خلال حجمه وقيمه مقارنة بحجم وقيمة الاستثمارات الوطنية المعلنة والمصرح بها رغم مختلف الجهود المبذولة لترقية واستقطاب مؤسساته.

فخلال الفترة الممتدة من نهاية سنة 1993 إلى نهاية سنة 2001، تم التصريح لدى الوكالة بانجاز ما يزيد عن 48231 مشروع استثماري بقيمة إجمالية قدرت بـ 3623 مليار دينار، لم تبلغ منها مجموع الاستثمارات الأجنبية سوى 440 مشروع استثماري بقيمة كلية قدرت بـ 283,28 مليار دينار، بمعنى أن حجم الاستثمارات الأجنبية لم يمثل سوى نسبة 1% من حجم الاستثمارات الإجمالية، كما هو موضح في الجدول:

- الجدول (1): تطور إجمالي الاستثمارات المصرح بها لدى وكالة تطوير الاستثمار (1993-2001):
(المبالغ بـ مليار دينار)

السنوات	عدد المشروعات	النسبة	العمالة	النسبة	القيمة	النسبة
1994/93	694	% 1	59606	% 3	114	% 3
1995	834	% 2	73818	% 4	219	% 6
1996	2075	% 4	127849	% 7	178	% 5
1997	4989	% 10	266761	% 16	438	% 12
1998	9144	% 19	388702	% 23	912	% 25
1999	12372	% 26	351986	% 20	685	% 19
2000	13105	% 27	336169	% 20	798	% 22
2001	5018	% 10	113983	% 7	279	% 8
المجموع	48231	% 100	1718874	% 100	3623	% 100
بلغ منها إ.أ.	440	% 1	51909	% 3	28328	% 7

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تقرير الاستثمارات المعلنة، جانفي 2002.

تكشف بيانات الجدول أعلاه بأن المشروعات الاستثمارية في الجزائر قد نمت بوتائر سريعة بدءا من سنة 1996 إلى غاية سنة 2000 ولعل السبب في ذلك يعود إلى نجاعة الإصلاحات المتخذة من أجل ترقية وتطوير الاستثمار الخاص في الجزائر غير أن تأثير تلك الإجراءات لم يكن كبيرا على استقطاب الاستثمار الأجنبي إلا بنسبة قليلة جدا وبوتائر أقل سرعة من حيث عدد المشروعات أو قيمتها المسجلة، كما هو موضح في الجدول التالي:

-جدول(2): التطور السنوي لمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر
المعلنة والمنجزة بين 1994-2001: (المبالغ بمليار دينار جزائري)

السنوات	عدد المشاريع	النسبة	العمالة	النسبة	القيمة	النسبة
1994	61	% 14	8747	% 17	9036	% 3
1995	17	% 4	2550	% 5	19871	% 7
1996	49	% 11	6070	% 12	16810	% 6
1997	59	% 13	6378	% 12	21317	% 8
1998	51	% 12	5902	% 11	18902	% 7
1999	60	% 14	5957	% 11	26699	% 9
2000	100	% 23	11696	% 23	51826	% 18
2001	43	% 10	4609	% 9	118819	% 42

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات المعلنة، جانفي 2002.

ما يمكن ملاحظته من هذا الجدول أن الاستثمارات الأجنبية في الجزائر رغم انخفاض عدد المشاريع خلال سنة 2001⁽¹⁴⁾، فإن قيمتها ارتفعت قياسا بالسنوات السابقة إلى ما يقدر بـ 118819 مليار دينار، أي ما يعادل 42 % من مجموع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر منذ سنة 1994، ويعود ذلك أساسا إلى أهمية مشروع Orascom Telecom، و LUMISPAT اللذين انطلقا في تلك السنة.

أما من حيث توزيع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر على مجموع قطاعات الاقتصاد الوطني، فيحتل قطاعي الصناعة والخدمات مكان الصدارة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك بحصة قدرت نسبتها

بـ 89% من مجموع هذه الاستثمارات من ناحية حجمها المالي، ونسبة 73% فيما يتعلق بالعمالة والتشغيل، و 79% من حيث العدد، وذلك لكون هذين القطاعين هما أكثر مردودية وفائدة وتهيئة لجلب الاستثمارات الأجنبية في مجال البحث والتتقيب والاستغلال. كما يضم القطاع الصناعي عددا مجالات من المؤسسات الأجنبية التي أنشأت مشروعات استثمارية، خاصة في إطار الشراكة مع مؤسسة صيدال الجزائر⁽¹⁵⁾. أما قطاع الخدمات فقد فتح هو الآخر أمام الاستثمارات الأجنبية، ولعل صفقة أوراسكوم تلكوم الجزائر (OTA) تعد أهم ما أنجز في هذا المجال خلال سنة 2001، إذ قدرت قيمتها بـ 737 مليون دولار، ولعل ذلك سمح لمجموع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر بأن ترتفع قيمتها رغم الانخفاض الواضح في عددها خلال تلك السنة مقارنة بالسنوات السابقة.

من جهة لم يحظ قطاعا الزراعة والأشغال العمومية والبناء بالمستويات المرغوب فيها من الاستثمارات الأجنبية رغم أهميتها. فقطاع الزراعة لم يسجل سوى 3% من مجموع قيمة الاستثمارات الأجنبية رغم الفرص الكبيرة المتاحة⁽¹⁶⁾، كما لم يستقطب قطاع البناء والأشغال العمومية سوى 4% من مجموع قيمة هذه الاستثمارات والجدول الموالي يوضح ما أشرنا إليه:

- الجدول(3): توزيع الاستثمارات الأجنبية على أوجه قطاعات النشاط الاقتصادي في الجزائر من 1993/11/13 إلى 2001/12/31.

(المبالغ بمليار دينار جزائري)

النسبة	المبالغ	النسبة	العمالة	النسبة	عدد المشاريع	القطاعات
% 3	9835	% 8	3945	% 4	17	الزراعة
% 37	105634	% 60	31030	% 59	259	الصناعة
% 4	10254	% 13	6895	% 9	41	بناء وتشغال
% 3	8839	% 6	2788	% 4	16	سياحة
% 52	146879	% 13	6695	% 20	86	خدمات
-	550	% 0	124	% 1	03	الصحة
-	1293	% 1	343	% 4	18	التجارة
% 100	283278	% 100	51909	% 100	440	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تقرير الاستثمارات المعلنة، جانفي 2002.

ما يمكن ملاحظته من الجدول أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على العمالة والتشغيل يبدو ضعيفا، إذ لم تبلغ مناصب العمل التي وفرها هذا الاستثمار والمعلن عنها خلال ثمان سنوات سوى 51909 منصب عمل، أي ما يوافق نسبة 3 % فقط من إجمالي مناصب العمل التي وفرتها مجموع المشروعات الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة (1993-2001) المقدرة بـ 1718887 منصب عمل.

2. II. واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2002-2007:

لا زال حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال هذه الفترة ينمو بوتيرة ضعيفة، إذ لم يسجل سوى 588 مشروع، كما هو موضح في الجدول:

جدول رقم (4): تطور مشاريع الاستثمار الأجنبية المصرح بها خلال الفترة
(المبالغ: مليون دينار جزائري) 2002-2007:

السنة	عدد المشاريع	النسبة	القيمة	النسبة	العمالة	النسبة
2002	86	%14.62	40 636	%5.43	12 188	%15.71
2003	79	%13.43	40 179	%5.37	8 173	%10.53
2004	105	%17.85	154 590	%20.67	6 731	%8.67
2005	84	%14.28	112 917	%15.10	8 656	%11.59
2006	100	%17.00	253 524	%33.91	28 796	%37.12
2007	134	%22.78	145 750	%19.49	13 020	%16.78
المجموع	588	%100	747 596	%100	77 564	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تقرير الاستثمارات المعلنة،
2007.

ما يمكن ملاحظته من الجدول تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر سنني 2003 و 2005، في حين شهدت سنة 2007 زيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وصلت إلى 134 مشروع، أما من حيث قيمة الاستثمار فقد سجلت سنة 2006 أعلى قيمة قدرت بـ 253 524 مليون دينار جزائري.

أما من حيث توزيع الاستثمارات الأجنبية على مجموع قطاعات الاقتصاد الوطني فلا زال قطاع الصناعة والخدمات القطاعات المهيمنة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك بحصة قدرت بـ 76,32% من مجموع هذه الاستثمارات من ناحية حجمها المالي، ونسبة 58,29 % فيما يتعلق

بالعمالة والتشغيل ونسبة 66.4 % من حيث العدد، ثم يليها قطاع الأشغال العمومية والبناء بـ 81 مشروع، و الجدول الموالي يوضح ذلك:

- جدول رقم (5): توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المصرح بها حسب قطاعات النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2002-2007:

(المبلغ مليون دينار جزائري)

القطاعات	عدد المشاريع	النسبة	المبلغ	النسبة	العمالة	النسبة
الزراعة	9	%1.5	2 017	%0.26	488	%1.62
بناء وأشغال	81	%13.7	43 442	%5.81	22 193	%28.65
صناعة	333	%56.6	403 090	%53.91	23 185	%29.89
صحة	4	%0.68	5 982	%0.8	892	%1.15
نقل	29	%4.93	10 992	%1.47	2 642	%3.40
سياحة	13	%2.21	26 091	%3.49	3 813	%4.91
خدمات	116	%19.72	93 393	%12.49	21 883	%28.4
اتصالات	3	%0.51	162 586	%21.74	2 468	%3.18
المجموع	588	%100	747 596	%100	77 564	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تقرير الاستثمارات المعلنة، 2007.

يؤدي تناول وضعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر إلى تسجيل مجموعة من الملاحظات:

_ هيمنة المشاريع ذات البعد التجاري، وهذا ما يدفعنا إلى القول أن المستثمرين الأجانب يميلون أكثر إلى اعتبار الجزائر سوقاً؛

_ إذا كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمس مختلف القطاعات والنشاطات الاقتصادية، فبالنسبة للجزائر هناك قطاعات ذات جاذبية كقطاع الصناعة والخدمات...

ما يمكن ملاحظته من خلال نصيب الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هو ضعف حجمها، رغم الجهود المبذولة لاستقطابها. وهذا السؤال يجعلنا نطرح التالي: لماذا وصلت الجزائر إلى هذه النتيجة؟ ما هي الأسباب أو العراقيل التي تقف أمام تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

III. جهود الجزائر في إدماج الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الوطني:

لم يكن تغيير قانون الاستثمار هو الجهد الأول والوحيد لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية بتقديم ضمانات وامتيازات مغرية، بل كانت هناك محاولات وجهود أخرى في ميادين مختلفة تهدف كلها إلى تحسين ظروف استقبال وعمل المستثمرين الأجانب⁽¹⁸⁾.

III.1. جهود الجزائر في إدماج عنصر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تحسين الإطار القانوني لها:

يمكن تتبع مجمل تطورات الإطار القانون والتنظيمي لترقية وتنشيط أداء القطاع الخاص المحلي والأجنبي من خلال العرض التالي:

1. قانون 82-11:

هو متعلق بالاستثمار الوطني، المؤرخ في 21-08-1982. والميزة الأساسية لهذا القانون هو تحديد نسبة المشاركة الأجنبية بـ 49 % في رأس

مال الشركة، إلا أن التطبيق المحتشم لهذا القانون بفعل المضايقات البيروقراطية على المستويين الاقتصادي والسياسي كانت مانعا في إحداث تطورات في ميدان الاستثمار الخاص منه والأجنبي .

2. قانون 13-82:

بعدما اعتبر القطاع الخاص هامشيا وحدد دوره في أداء بعض المهام الاقتصادية الثانوية، اتضح بأن للقطاع الخاص الأجنبي دورا مميزا لا سيما في مجال المحروقات، إذ ظهرت حاجة الدولة الملحة لمساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لذلك صدر قانون 13-82 المؤرخ في 28-08-1982 من أجل توضيح كيفية تشكيل وتشغيل الشركات الاقتصادية المختلطة.

3. قانون 13-86⁽¹⁹⁾:

لقد أتم قانون 13-86 وعدل قانون 13-82، نظرا لعدم قدرة هذا الأخير على تحفيز وجلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار محليا، خاصة في مجال المحروقات. لذلك تضمن قانون 13-86 طرق تشكيل وتسيير الشركات المختلطة بطريقة مرنة وواضحة ومحفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق. فحسب هذا القانون يمكن للشركاء الأجانب والذين ينضوون في شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية على أساس بروتوكول الاتفاق بالمشاركة في تحديد موضوع ومجالات تدخل الأطراف، مدة دوام الشراكة تعهدات وواجبات كل طرف، حيث أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية ومناصب الشغل وتكوين وتأهيل المستخدمين، مقابل استفادة الشريك الأجنبي من المشاركة في التسيير واتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح.

4. قانون 90-10 (قانون النقد والقرض)⁽²⁰⁾:

جاء هذا القانون المؤرخ في 14-04-1990 ومعه جملة من القواعد. فقد فتح هذا القانون الطريق لكامل أشكال الشراكة بدون تخصيص. فلقد كرس مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وهذا ما جاء في المادتين 181-182 منه⁽²¹⁾.

كما ضمن هذا القانون حرية ترحيل رأس المال والإنتاج والمداخيل والأرباح، حيث تؤكد المادة 184 من قانون 90-10 على أن رؤوس الأموال وكل النتائج وكل المداخيل والفوائد والإيرادات وسواها من الأموال يسمح بإعادة تحويلها وتتمتع بضمانات⁽²²⁾.

وبناء على ما سبق يمكن أن نقول أن قانون النقد والقرض يمثل اللبنة الأولى للقطيعة التي كانت تعارض رأس المال الأجنبي، فهو يمثل بداية للانفتاح الاقتصادي على رأس المال الأجنبي بطرق مختلفة متبوعاً بسلسلة من الخطوات والإجراءات كانت بدايتها سنة 1993⁽²³⁾

5. قانون 93-12:

يرجع القانون الخاص بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى عام 1993، وذلك من خلال أحكام المرسوم التشريعي 39-12 المؤرخ في 5-10-1993⁽²⁴⁾. فقد حاول هذا القانون أن يأخذ العبرة من النصوص القانونية السابقة، وذلك بتكريس حرية الاستثمار فحسب المادة الأولى من هذا القانون، يشمل الاستثمار في الجزائر القطاع الوطني والاستثمارات الأجنبية. لقد منح قانون الاستثمار جملة من التحفيزات في إطار الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار.

6. قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001:

لقد تدعم الإطار القانوني لترقية الاستثمار في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار. فقد حدد القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، إذ فتح هذا القانون المجال واسعا كي يشمل معنى الاستثمار كل النشاطات، كإقامة وإنشاء مشروعات جديدة ومستحدثة من قبل القطاع العام أو الخاص الوطني أو الأجنبي، والمساهمة في عملية الخصخصة الكلية أو الجزئية والمشاركة في المشروعات الاستثمارية القائمة أو المرتقب إقامتها عن طريق المساهمات المالية والعينية.

ومن أجل تجسيد عملية التوجه نحو تطوير الاستثمار، أنشأ القانون الجديد هيئتين أساسيتين للاستثمار:

- المجلس الوطني للاستثمار؛

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

من خلال هاتين الهيئتين تبدو مسألة ترقية وتطوير الاستثمار في الجزائر قد أخذت بعدا جديا ورسميا أكثر من أي وقت مضى وذلك بكون الهيئتين تنتميان إلى أعلى سلم تنظيمي في السلطة التنفيذية ألا وهو رئاسة الحكومة، كما أن التسهيلات والضمانات الممنوحة من قبل هاتين الهيئتين للمستثمرين الأجانب والوطنيين، قد جعلت بيئة الاستثمار في الجزائر تبدو من الناحية النظرية والشكلية أكثر تأهيلا مما مضى.

ما يمكن قوله هو أن الاستثمار الأجنبي في الجزائر قد تدعم بجملة من القوانين والتشريعات التنظيمية المتممة والمعدلة والجديدة، والتي كانت في مجموعها أكثر أهمية في توجيه الاقتصاد نحو مرحلة الانفتاح الاقتصادي والمهيئة للمناخ الاستثماري المواتي والمطمئن لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، حيث ساعدت هذه القوانين من تحسين بيئة الاستثمار في الجزائر من جانبيها القانوني والتنظيمي.

2.III. جهود الجزائر في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال الإصلاحات الاقتصادية:

لأن الاستثمار نشاط اقتصادي يتأثر بشكل مباشر بمحيطه، فمن الطبيعي أن يبدأ تحسين البيئة الاستثمارية بإصلاح النظام والآليات التي تدير النشاطات الاقتصادية. بدأت هذه الجهود في الحقيقة مع قيام الأزمة متعددة الأبعاد، إذ لم يكن هدفها استقطاب الاستثمارات، بل إخراج البلاد من المحنة، لكن مع الوقت أصبح لهذه الجهود المتمثلة في سلسلة من الإصلاحات على مختلف الأصعدة الاقتصادية هدف ترقية الاستثمار، وقد كانت السلطات الجزائرية تهدف من هذه الإصلاحات إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل أساسا في:

- ترقية وتطوير القطاع الخاص؛
- تطوير قطاع مالي متنافس وسوق عمل فعالة؛
- تقوية الحماية أو الوقاية الاجتماعية وتكييفها مع متطلبات اقتصاد السوق؛
- إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي؛

ولتحقيق هذه الأهداف، قامت السلطات باتخاذ بعض الإجراءات من أهمها:
أ- إصلاحات النظام المصرفي وتشكيل سوق مالية حقيقية⁽²⁵⁾:

مع متطلبات وضغوطات المرحلة أصبح من الضروري إقامة نظام مصرفي عصري يقوم على سوق مالية حقيقية تعنى الموارد وتخصصها بشكل براغماتي، فتكون البنوك مستقلة عن الدولة وقادرة على تسيير وتثمين رؤوس الأموال المودعة لديها، وقادرة على توفير أفضل الخدمات المرافقة للمشاريع الاقتصادية، والأهم تكون مفتوحة على العالم بشبكاته المصرفية والاتصالية.

لتحقيق هذا الهدف اتخذت السلطات عدة إجراءات تمثلت أساسا في تطهير البنوك من حساباتها السالبة (مديونيتها وعجزها)، وفرض على البنوك احتياطي إلزامي؛ كما عملت على تحديثها من الجانب التسييري بالدفع إلى تجديد تجهيزاتها وإدخال التسيير الآلي فيها⁽²⁶⁾. أما أبرز هذه الإجراءات فتتمثل في فتح الميدان المصرفي للقطاع الخاص الوطني والأجنبي، سواء بإنشاء بنوك جديدة أو باقتناء بنوك كانت تحت سيطرة الدولة، أي مخصصة وهذا بغية تحفيز المنافسة والكفاءة في قطاع حيوي وأساسي لباقي النشاطات الاقتصادية ألا وهو القطاع المصرفي.

لكن لا يكفي تطوير الجهاز المصرفي وتحديثه لتحقيق الأهداف المرجوة بغياب سوق مالية حقيقية وفعالة. ولتدارك هذا النقص عملت السلطة على إرفاق هذه الإصلاحات بجهود مكتملة تمثلت من جهة في فتح إمكانية إسهام الأسهم التي توفرها المؤسسات العمومية (ونقصد هنا الشركات المملوكة للدولة) في HOLDING المكلفة بتسيير محفظة رؤوس الأموال التي تملكها الدولة في

تلك المؤسسات) وتحضير هذه المؤسسات لعملية خوصصة ممكنة، ومن جهة أخرى إقامة هيئة مالية مكلفة باستقبال، تنظيم ومراقبة هذا النوع من المعاملات، ألا وهي بورصة الجزائر كخطوة إضافية نحو خلق سوق مالية يلتقي فيها المتعاملون العموميون والخواص، المقيمون وغير المقيمون والتي تم تأسيسها بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ يوم 23 ماي 1993 ودخولها الميدان العملي سنة 1997 والذي يحتضن أسهم بعض أهم المؤسسات الاقتصادية (سوناطراك، صيدال، رياض سطيف وفندق الأوراسي)، وهي اليوم تسعى إلى رفع هذا العدد كي تصل إلى المستوى الذي يمكنها من لعب دورها كما هو منتظر منها.

ب- إصلاح النظام الضريبي:

عرفت الجزائر نظام ضرائب جد معقد نتيجة لطبيعة النمط السائد، الأمر الذي لم يكن ليحفز المستثمرين الأجانب أو الوطنيين على توظيف أموالهم في مشاريع استثمارية، بل كان يدفعهم نحو النشاطات ذات الربحية السريعة وحتى نحو النشاطات الموازية أو غير الرسمية.

وفي إطار السياسة الجزائرية الجديدة شرعت السلطات في تبسيط النظام الضريبي بالشكل الذي يشجع الاستثمار ومن ثم النمو الاقتصادي. فإضافة إلى ما ورد من مزايا ضريبية في قانون الاستثمار سنة 1993، عملت السلطات منذ 1992 على استبدال العديد من الضرائب المجدولة بضريبة واحدة (كالضريبة على أرباح الشركات، أو الضريبة على دخل الأفراد، أو الضريبة على الممتلكات أو ضريبة الثروة)⁽²⁷⁾، وعلى تخفيف الأعباء المفروضة بتعويض معدلاتها بمعدلات أقل، هذا بالنسبة للضرائب المباشرة،

أما ما يخص الضرائب غير المباشرة فقد أدخلت السلطات صريبة القيمة المضافة T.V.A (Taxe de la Valeur Ajoutée).

ج- انتهاج سياسة الخصوصية كوسيلة لإدماج الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

لم تكن الخصوصية، لدولة كالجزائر قامت على هيمنة القطاع العام، مسألة سهلة وكان التفكير فيها من المحظورات لذا يمكن اعتبار صدور نصوص تشريعية وتأسيس هيئات مكلفة بالخصوصية يظهر تحول البلاد من نمط إلى نقيضه، ويعكس إرادتها في الاندماج في السوق العالمية بمحاولتها استقطاب الاستثمارات الأجنبية واحتوائها بواسطة الخصوصية في الاقتصاد الوطني. وقد أدركت السلطات أن الخصوصية هي أفضل وسيلة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية ودمجها في النشاط الاقتصادي الوطني؛ كونها تقع على وحدات ومنشآت جاهزة لا تستهلك ما يستهلكه استثمار جديد، ولها قدرات ومرافق وشبكات تسويق، أي سوق جاهزة؛ فالخصوصية ليست أداة إصلاحية فحسب بل هي أيضا استثمار.

لا يمكن إنكار أن الجزائر قد قامت بجهود لتحسين وتلطيف البيئة الاستثمارية وهذا رغم بعض النقائص. فعملية إصلاح نظام عاش قرابة ثلاثة عقود تحت التسيير المركزي لا تتحقق في بضعة سنوات، ولا تنجح لأول مرة إذ تعرف صعوبات وعراقيل كثيرة تصعب الاستجابة السريعة لمقتضيات الساعة.

IV. الصعوبات والعراقيل أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر:

رغم الجهود التي بذلتها الجزائر لتوفير الشروط المحفزة لإقامة استثمارات أجنبية مباشرة، يبقى هدف إدخال هذا العنصر في الاقتصاد الوطني غير محقق بصورة مرضية. فمن جهة نسبة تحقيق أو إنجاز المشاريع الموعودة ضعيفة جدا، إذ لا تتجاوز 1 % من مجموع الملفات المودعة، ومن جهة أخرى فإن كثرة زيارات وفود رجال الأعمال الأجانب وتصريحاتهم المؤكدة على مدى اهتمامهم بإمكانيات البلاد لا تخفي تردددهم في تجاوز مرحلة النية، ولتفسير هذه النتيجة ارتأينا التعرض لبعض العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية - اجتماعية التي تبدو أنها المتسبب في جعل بيئة الاستثمار في الجزائر بيئة غير جذابة للأعمال.

أولاً: البيئة السياسية والإدارية وآثارها:

أقل ما يمكن قوله هو أن الحياة السياسية والإدارية قد اتسمت منذ عشرينية بميزتين وهما اللااستقرار والسكون. فقد عرفت الجزائر منذ سنة 1989⁽²⁸⁾ مرحلة لا أمن ولا استقرار لمؤسسات الدولة، الأمر الذي أدى إلى تعقيد وتباطؤ مجرى التحولات السياسية والاقتصادية بشكل معتبر، فمن حيث عدم استقرار مؤسسات الدولة نرى أنها أخذت عدة مظاهر وتمت على مستويات، أولى هذه المستويات رئاسة البلاد، إذ نجد أنه بين عام 1992 وعام 1999 توالي على رأس الجزائر خمسة رؤساء⁽²⁹⁾.

ثاني هذه المستويات هو الحكومة، وهنا نكشف أن الجزائر شهدت منذ عام 1988 تعاقب 10 حكومات. وهو ما جعل الجزائر تعيش تناقضات وشكوك وتسيير البلاد تسييرا مترددا يتسم تارة بالتقدم وتارة بالتراجع دون أن يمنح رؤية واضحة للنتيجة النهائية التي سيصل إليها. وهذا ما يدفعنا إلى السؤال عن آثار هذه الوضعية على سير الأمور الاقتصادية وفرص الجزائر في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فالمستثمرون يتحاشون الاستثمار في بلد يتسم باللااستقرار، فهو يعكس صورة بيئة سياسية متقلبة، غير مستقرة يصعب فيها تحديد من يؤثر أكثر في التوجهات الاقتصادية للبلاد، متى تتحرك الأمور ومتى تجمد...؟ مما يحول دون قدرة المستثمرين على القيام بتوقعات تساعد في تحديد مكان انجاز مشاريعهم.

أما المستوى الثالث فقصدنا منه الإدارة والهيئات والتنظيمات المكلفة بتطبيق السياسات أو القرارات التي تصدر عن النظام السياسي والأهداف من طرف الإدارة، إذ يلاحظ أنه منذ نهاية الثمانينات من القرن العشرين والإطار التشريعي في الجزائر في تحول دائم⁽³⁰⁾، تارة لتشريع القطيعة الرسمية مع نظام سابق متردد وتارة أخرى إلى التراجع والركود العميق، وهذا ما كان ليخدم مصداقية الدولة على المستوى الوطني فقط، بل حتى على المستوى الدولي، حيث مثل تولد هذه الوضعية الاعتقاد بأن الجزائريين لا يعرفون حقا ما يريدون أولا يعرفون إلى أين هم ذاهبون وهو سبب كاف للمستثمرين الأجانب والوطنيين لاتخاذ موقف متردد ترقبي⁽³¹⁾.

فكيف يمكن لمستثمر أن يقدم على الاستثمار بالجزائر والخطابات الرسمية متعارضة سواء بين المسؤولين أو التوجه السياسي العام، فتارة يؤكد على تشجيع القطاع الخاص وتارة أخرى يتم اتهامه بأعمال غير وطنية، كيف يمكنه الاستثمار والخطابات الرسمية تتضمن وعوداً أو تأكيدات لا تتبع على أرض الواقع بالتجسيد، أو تجسد بعد سنوات من الانتظار، أو الوعد بتعديل النصوص المتعلقة بالاستثمار... الخ، كل هذه المعطيات تمنع تكوين رؤية غير واضحة عن بيئة الأعمال بالجزائر⁽³²⁾.

ثانياً: نقائص ومحدودية الاقتصاد الوطني:

هناك مجموعة من العراقيل والعوامل الاقتصادية التي تدعم جهود استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كونها تشكل أسباباً مانعة من الدخول في مشاريع منتجة بالجزائر نذكر منها:

أ- مشكل العقار:

من الضروري لأي مستثمر يريد انجاز استثمار دائم أن يملك عقاراً يحقق عليه مشروعه، إذ يجنبه تكاليف الكراء ويضمن لنفسه حرية استغلاله تبعاً لمتطلبات الاستثمار، كما يبعده عن الخلافات القضائية التي قد تنشأ عن تعدد الملاك، أي بعبارة أخرى سيدعم ملكية المشروع.

في الجزائر ومهما كانت طبيعة المشروع الاستثماري أو ميدان نشاطه، فإن المستثمر الأجنبي يلقي مشاكل عويصة مع قضية العقار.⁽³³⁾

ب- مشكل سوق رؤوس الأموال:

في الحقيقة هذا المشكل هو مشكل تمويل، فحتى وإن كانت بيئة الأعمال في الجزائر قد تدعمت ببنوك جديدة في القطاع الخاص⁽³⁴⁾، لكنها كمثيلاتها في القطاع العام لم تشرع بعد في التكفل بالاستثمارات الثقيلة فإلى جانب وجود نظام مصرفي يقدم قروضا لتمويل المشاريع، يحتاج المستثمر لأن يجد تمويلا مباشرا لدى سوق مالية تتيح إمكانية الاستفادة من الادخار العام عبر اقتناء الأسهم والسندات. وقد حاولت السلطات الجزائرية مثل هذه السوق من خلال إنشاء بورصة الجزائر ليتضح أنها لا تزال عاجزة عن تقديم أية إضافة في ترقية الاستثمارات⁽³⁵⁾.

ج- مشكلة البيروقراطية:

تعرف الإدارة الجزائرية بثقلها وجمودها وما يترتب عن ذلك من سوء سير الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمالية، فكل الهيئات والتنظيمات الاقتصادية وغيرها من الإدارات تهرب المستثمرين بعد أن يكونوا قد حاولوا جاهدين إيجاد طريقة أو سبيل للتكيف مع هذه الضغوط وقد ذهب العديد من المسؤولين إلى القول بأن وكالة ترقية الاستثمار نفسها عبارة عن مكتب إداري لإيداع التصريحات بالاستثمار يبطئ ويعقد الإجراءات أكثر مما يبسطها.

الخاتمة:

شكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد القضايا المهمة التي طغت على اهتمام مسؤولي الدولة الجزائرية، حيث قدمت مساعي جادة - بغية تعزيز موقفها وسد بعض الثغرات والنقائص - تشجع على إشراك متعاملين أجنبيين.

فالجزائر ما فتئت تبذل كل الجهود لتوليد بيئة استثمارية ملائمة تستقطب المستثمرين الأجانب ورؤوس أموالهم، بهدف إعادة تأهيل الاقتصاد الوطني مع متطلبات العولمة، فقدمت جهودا على المستوى الاقتصادي بتحرير هذا النشاط من كل الكوابح والقيود التي كانت الدولة قد وضعتها في عهد التسيير المركزي وهيمنة القطاع العام.

غير أن العراقيل والصعوبات التي يواجه هذا النوع من الاستثمارات، ساهمت في إبقاء الجزائر في صفوف الدول المهمشة من طرف المستثمرين الأجانب.

لهذا يجب اتخاذ إجراءات وبذل المزيد من الجهود، سيما تغيير الذهنيات والسلوكات ومواقف الفاعلين على مستوى اتخاذ القرار ومواقع التنفيذ والعمل على إزالة العبء الإداري والبيروقراطي الذي كثيرا ما أعاق أداء المتعاملين الاقتصاديين، عسى ذلك يساعد قدوم استثمارات أجنبية مباشرة.

التهميش (المراجع):

- (1). فارس فوضيل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية-حالة الجزائر-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، سنة 1998، ص: 09.
- (2). De Laubier.D: une décennie d'expansion des investissements directs. Economie internationale N°52. 1993, p:04.
- (3). فارس فوضيل، مرجع سبق ذكره، ص: 10.
- (4). قد اختلفت الدول في تحديد عتبة الرقابة التي تمنح للمستثمر، فهناك دول تحدد هذه العتبة بـ 100% من رأس المال كهلندا، وأخرى أخذت بـ 50% كالنمسا وكندا، ودول كاستراليا، اليابان وبريطانيا وألمانيا حددته بـ 25% على الأقل، ونجد نسبة 20% كافية في فلندا، فرنسا واسبانيا، بينما نسبة 10% فهي نسبة كافية في الولايات المتحدة الأمريكية والدانمرك.
- (5). بن عزوز محمد، الشراكة الأجنبية في الجزائر واقع وفاق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، سنة 2001، ص: 12.
- (6). دحماني نيندة، العولمة والشراكة الأجنبية، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، سنة 2002، ص: 110.
- (7). محمد عيسى عقيلي وجمال الدين عمر علي القسوم، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، دراسة حالة إريتريا، ص: 69.
- (8). L.C.NEHT: The political climate for private arcing investment with special reference to north Africa, Publishers printed USA, 1970, p:14.
- (9). محمد عيسى عقيلي، مرجع سبق ذكره، ص: 64.
- (10). لم يحقق قانون النقد والقرض الانتظارات المرجوة منه في مجال الاستثمار، فمن حيث مناصب الشغل المنتظرة فإنه لا يكفي لمواجهة الطلب المتزايد سنويا، كذلك تكوين مصدر معتبر من العملة الصعبة لم يتحقق إذ لم تتجاوز الموارد الخاصة نسبة 17%، أما التكاليف بالعملة الصعبة لم تغط سوى 16% من حجم التكاليف الكلية.
- (11). SLIMANI AKACEM Khadidja, Evolution de l'approche théorique et pratique de l'investissement étranger en Algérie (1962-1999), mémoire de magister, option sciences économiques, faculté de science économique d'Alger, juin 2000, p:104-140.
- (12). El-watan, 23/05/1999.

(13). L'économiste de l'Algérie 3-9/07 2001, p :12-13

(14). يعود سبب تراجع الاستثمارات الإجمالية في الجزائر خلال سنة 2001 إلى تصديق الإجراءات الخاصة بالحصول على الامتيازات، حيث أنه ومن أجل توجيه الاستثمارات وتقييد عملية منح الامتيازات المنصوص عليها قانونا، أدرجت منذ بداية 2001 جملة من الإجراءات الإدارية التي كان لها انعكاسات على تصاؤل حجم الاستثمارات المعلنة والمسجلة في هذه السنة.

(15). تمثلت الشركات التي دخلت في إطار شراكة مع مجمع صينال في الشركة السعودية لإنتاج الدواء، الشركات الأمريكية فايزر، باكستار، ليلي إلى جانب شركات أخرى...

(16). يتمتع قطاع الزراعة بفرص استثمارات كبيرة، خاصة الزراعة الصحراوية التي هي في أمس الحاجة إلى تحفيز حقيقي وفعلي من أجل ترقيتها.

(17). نقصد بالمشاريع ذات البعد التجاري الوكالات الحصرية concessionnaires، وبنوع الجملة grossistes.

(18). عليوش قرييوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية؛ الجزائر 1999، ص:22.

(19). دربان أحمد، الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات، رسالة شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص:56.

(20). ملخص لقانون 10-90 الصادر في 14-04-1990 في الجريدة الرسمية الصادرة في 16 أفريل.

(21). المواد من 181-183 من قانون 10-90، الجريدة الرسمية الصادرة في 16-04-1990.

(22). فوضيل فارس، مرجع سبق ذكره؛ ص:146.

(23). BENADJI Abder kamel, place des investissements étrangers dans la stratégie de développement algérienne et secteur à promotion, p :35.

(24). الجريدة الرسمية رقم 64 الصادرة في 10 أكتوبر 1993 المتضمنة لقانون الاستثمار 93-12.

- (25). مادي سعيدة، الخصوصية عن طريق السوق المالي، رسالة الماجستير في علوم التسيير، 2003، ص: 82.
- (26). طايبي فريد، مدير مركزي بنك الجزائر، مداخلة بعنوان القطاع المصرفي في الجزائر، ندوة حول الاستثمار في الجزائر بين 13 و 18 ماي 1997.
- (27). للاطلاع أكثر، انظر: قدي عبد المجيد، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التحولات الدولية- دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري خلال فترة ما بين 1988-1995، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، سنة 1995.
- (28). تم خلال سنة 1989 اعتماد دستور جديد يفتح المجال للتعددية الحزبية سعياً لتدارك فقدان مصداقية الدولة.
- (29). تمثل هؤلاء الرؤساء في الرئيس الشاذلي بن جديد، ثم المرحوم محمد بوضياف، ثم السيد كافي ثم استندت الرئاسة إلى الجنرال ليامين زروال، بعدها أوكلت رئاسة الدولة إلى السيد عبد العزيز بوتفليقة عام 1999.
- (30). تجسد عدم استقرار الهيئات المكلفة بتطبيق السياسات والقرارات مثلاً في استبدال الشركات المساهمة الثمانية بإحدى عشرة شركة قابضة والتي بدورها أدمجت في خمس شركات قابضة بعد أن اعتبرت نتائجها غير مقنعة وبعد أن ظهر التفكير في حلها نهائياً، كذلك بدأ الحال مع وكالة ترقية الاستثمار، حيث بدأت الانتقادات والانتهاكات تبرز مع سنة 1998 وخاصة سنة 2000 وأصبحت إمكانية استبدالها بهيئة أخرى محتملة تمثلت في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- (31). Beleid BAKHTI: code des investissements vers la relance économique Mutation N°03, Avril 1993, p:56.
- (32). R.TLEMCANI, Etat bazar et globalisation, l'aventure de l'infatig en Algérie, édition El hikma, 1999, p:53.
- (33). بدعيدة عبد الله، مداخلة بعنوان: الشروط الواجب توافرها لإنجاح الشراكة الاقتصادية، الملتقى الاقتصادي الثامن حول الشراكة الأجنبية، أيام 9 و 10 ماي 1999، ص: 14.
- (34). تمثلت هذه البنوك الخاصة في كل من بنك الخليفة، بنك البركة، ناتيكس، سوسيتي جنرال...
- (35). نجد أن بورصة الجزائر لم تبدأ العمل سوى بأربع شركات وهي: شركة صيدال، مؤسسة سونطراك، رياض سطيف، فندق الأوراسي، مقابل 400 شركة في بورصة تونس مثلاً.